

الاساسية ويمنعون بذلك استيرادها بأسواق  
 صعبة» ( المصدر نفسه ) .

ليس تشجيع فرع الصادرات هو المخرج  
 الاساسي للارزقة ، وانما « يجب ايضا تغيير  
 نظام الاجور من اساسه ، لكي يعكس مساهمة  
 العامل في الانتاج » ، وبالطبع « مطلوب ايضا  
 قيمة حقيقية لليرة ، كذلك فإن الدخل من  
 الدولارات ( مساعدات صادرات قروض ) يكفي  
 لتغطية الواردات الامنية والمنتجات الغذائية  
 الاساسية ، اما باقي المنتجات المستوردة  
 فينبغي ان تخضع لنظام السوق الحرة . كذلك  
 من الواضح انه ينبغي خفض عدد الموظفين في  
 المؤسسات العامة ، ربما بدون اقلات واسعة ،  
 وذلك بواسطة منع قبول موظفين جدد . كذلك  
 ينبغي فرض القانون فيما يتعلق بعلاقات  
 العمل . بالاضافة الى ذلك من الضروري تعيين  
 قوانين صارمة تتعلق بكل مؤسسة حكومية او  
 عامة ، وعدم تعيين الميزانيات حسب الطلب ،  
 وانما وفق الامكانات » ( الياهو سلفط  
 هآرتس ، ٧٥/١٠/٣ ) .

تدهور علاقات العمل

لم يحدث خلال الفترة الاخيرة اي تحسن في  
 مجال علاقات العمل المتأزمة في اسرائيل ، التي  
 تؤدي بين الحين والآخر الى حدوث اضرابات  
 متتابعة في المرافق الاقتصادية الحيوية في  
 اسرائيل . فبعد اضراب شركة انطيران  
 الاسرائيلية ( ال - عال ) الذي وقع في اواخر  
 السنة الماضية ، جاء اضراب شركة الباصات  
 للنقل العام ( ايجد ) خلال شهر كانون الثاني  
 الماضي ، ليزيد من تدهور علاقات العمل ويشل  
 الحياة العامة في اسرائيل . ويبدو ان مطالب  
 العمال لا تنتهي في اسرائيل ، بسبب الوضع  
 الاقتصادي غير المستقر ، اذ لا يمضي شهر

حده شاهين